مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: التنافس الاستراتيجي في إدارة النظام الدولي: الصين والولايات المتحدة الامريكية انموذجاً
اسم الكاتب: م.م. هبة حسن رؤوف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7898
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 11:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i33.280

TJFPS
ISSUE 33

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

التنافس الاستراتيجي في إدارة النظام الدولي: الصين و الولايات المتحدة الامريكية انموذجاً

Strategic Competition in Managing the International Order :China and the United States of America as Models

Hiba Hassan Raoof Ahmed [a]
Nahrain University-College of Political Science [a]

م.م. هبة حسن رؤوف [a] *
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية [a]

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 08 Sep. 2023
-Received in revised form 15 Oct. 2023
- Final Proofreading 10 Nov. 2023
- Accepted 22 Nov. 2023
- Available online 31 Dec. 2023

Keywords:
- Strategic Competition
- International Order
- United States of America
- China

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The end of the Cold War witnessed a strategic superiority for the United States of America, as it combined the possession of power and capabilities on the one hand, and the ability to influence on the other hand, and this enabled it to dominate and control the international system, at a time when other countries were looking for more power. , and seeking to change the status quo of the international system and limit the continuation of American hegemony and its leadership of the system to a new situation within the framework of the theory of power transformation, following the example of China and indeed, As soon as the United States of America began to sense the danger of the rise of China as a serious competitor to it, especially at the diplomatic and economic levels, because of this last level of weight and influence within the policy of shifting power and quiet creeping towards other regions.

*Corresponding Author: Hiba Hassan Raoof Ahmed ,E-Mail: heba.hassan@nahrainuniv.edu.iq ,Tel: +9647730424446 , Affiliation: Nahrain University-College of Political Science.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام: 08 أيلول2023
-الاستلام بعد التنقيح 15 تشرين الأول 2023
- التدقيق اللغوي 10 تشرين الثاني 2023
- القبول: 22 تشرين الثاني 2023
- النشر المباشر: 31 كانون الأول 2023

الكلمات المفتاحية :
- التنافس الدولي
- النظام الدولي.
- الولايات المتحدة الامريكية.
- الصين.

الخلاصة : شهدت مدة نهاية الحرب الباردة تفوق استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، إذ جمعت بين امتلاك القوة والقدرات من جانب ، و القدرة على التأثير من جانب اخر، وقد مكنها ذلك من الهيمنة والسيطرة على النظام الدولي ، في الوقت الذي كانت دولا أخرى تبحث عن الحصول عن المزيد من القوة، و السعي لتغيير الوضع القائم للنظام الدولي والحد من استمرار الهيمنة الأمريكي وقيادتها للنظام إلى وضع جديد في إطار نظرية تحول القوة، على غرار الصين و بالفعل ، ما أن بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تستشعر خطر الصعود الصيني كمنافس جدي لها، خاصة على المستويين الدبلوماسي والاقتصادي ، لما لهذا المستوى الاخير من ثقل و تأثير ضمن سياسة تحول القوة والزحف الهادئ باتجاه الاقاليم الاخرى . و بناء عليه تستهدف هذه الدراسة البحثية معالجة موضوع التنافس بين كلا من الولايات المتحدة الامريكية والصين وكيفية ادارتهما للنظام الدولي من خلال استراتيجيات الهيمنة و توازن القوى ، و محاولة بيان ملامح مستقبل هذا التنافس بين الطرفين.

المقدمة :

إن هيمنة النظام الرأسمالي ليست نهاية التاريخ بوصفها تجسيداً لانتصار الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي مقابل حقائق القوة ومقوماتها التي تعطي الانطباع على أن الولايات المتحدة الامريكية تملك من عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية وغيرها ، بما لا يجاريها أي اقتصاد آخر في هذا العالم. الا ان النظام السياسي الدولي يمر بتحولات كبيرة في طبيعته ، التي قد تنعكس على هيكليته ، اذ نلاحظ ان النظام السياسي الدولي يتجه في هيكليته ليكون اكثر اتساعا في ظل تراجع القطبية الاحادية الامريكية في هيمنتها على النظام السياسي الدولي ، في ظل صعود قوى دولية اخرى سواء من الدول او من الفواعل الاخرى من غير الدول التي تنافس الولايات المتحدة الامريكية على قمة النظام السياسي الدولي ، فتنافس القوى ليس بالأمر الحديث، وانما يمتد الى مدد زمنية طويلة. إذ تسعى كل دولة من الدول الكبرى الى تحقيق مصالحها، وفرض اراداتها على الدول الاخرى وذلك وسط منافسة شديدة فيما بينها وفقآ لمبدأ " **البقاء للأقوى**"، خاصة في ظل توازن المصالح الذي يبنى على قاعدة المشاركة والتعاون بين الاقطاب الصاعدة استناداً الى فكرة الازاحات الاستراتيجية في اقاليم العالم المختلفة. ولقد تضمنت الدراسة دور كلٌّ من الولايات المتحدة الامريكية والصين في إدارة بعض القضايا الامنية التي تشكل تهديدا للأمن والاستقرار العالمي ، وفقاً

لكونهما قوتين كبيرتين متقاربتين نوعا ما من ناحية مقوماتهما الذاتية ، فضلا عن كونهما متعارضتين من ناحية تفكيرهما الاستراتيجي .

الإشكالية: تبحث الدراسة في اشكالية مفادها **(بالرغم من امتلاك الولايات المتحدة الامريكية لمقومات القوة التي لا تضاهيها أي قوة اخرى في العالم، الا انها في نفس الوقت تواجه تحدي تنامي القدرات الصينية على الصعيد الاقتصادي والعسكري، التي خلقت حالة من التنافس الجيوستراتيجي في مناطق جغرافية مختلفة).**

الفرضية: تنطلق الدراسة من افتراض مفاده **(انه كلما ازدادت القدرات الصينية ادى ذلك الى تنامي نفوذها الاقليمي و بالتالي زيادة حدة التنافس على مناطق النفوذ مع الولايات المتحدة الامريكية استناداً الى الميزة النسبية التي يمتلكها الطرفين مما يؤدي الى ازاحات استراتيجية في النظام الدولي اقليمياً).**

هيكلية البحث

لقد انتظم البحث في ثلاثة مطالب فضلا عن المقدمة والخاتمة على وفق الهيكلية الاتية: سيتناول **المطلب الاول** ماهي النظام الدولي **(**الوصف والتفسير والرؤى الفكرية **)** . اما **المطلب الثاني** فسيتضمن الاستراتيجيات الدولية في النظام الدولي . وبالنسبة الى **المطلب الثالث :** فسيتناول التنافس الدولي ومستقبل إدارة النظام الدولي .

المطلب الاول: النماذج الفكرية لوصف و تفسير النظام الدولي [1]

يمر النظام الدولي بحالة من التحولات التطبيقية نتيجة لطبيعة المتغيرات العالمية المتسارعة، مما يؤدي الى حالة متوازية من التحولات الفكرية التي يطرحها المفكرين العالميين في وصف وتفسير تلك التحولات، ومن ابرز تلك الاطروحات الفكرية ما يلي:

[1] – جرايمي هيرد، **القوى العظمى و الاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي و العشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي،** (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2013)، ص ص 33_39.

1. **وصف و تفسير النظام الدولي لفرانسيس فوكوياما** : لقد طرح فوكاياما ما اطلق عليه مبدأ "التوجه الكوني نحو الديمقراطية" فهو يرى ان دول العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة اتخذت جميعها تقريباً مبدأ "ديمقراطية السوق" مشروعاً تحديثياً لها، فبات من المؤمل ان يتميز النظام الدولي المستقبلي من وجهة نظره بالانتقال التدريجي الى "الدمقرطة" و ان تفضي عملية المأسسة الليبرالية الى احلال سيادة حكم القانون على المستوى الدولي محل ظاهرة "الفوضى الدولية". و ان هذا سيؤدي الى اضمحلال التوترات و الخلافات بين الدول، و من ثم تتبنى الدول مسار استراتيجي باتجاه "الغرب" لتندمج في الاقتصاد المعولم.
2. **وصف و تفسير النظام الدولي وفقا لصامويل هنتنجتون:** يرى ان النظام الدولي لن يقوم على اسس "السلام الديمقراطي" و التعاون في اطار نظام كوني واحد، بل سيمثل بحروب مستمرة و متطاولة، ما بين "كتل حضارية" و يرى ان صدام اي من هذه الحضارات في حروب "صغيرة مع الاخرى"، سوف يمكن تشخيص "خطوط التصدع" الثقافية التي يرجح كثيراً للصراعات المستقبلية ان تندلع على امتدادها. و قد حدد هنتنجتون انواع الدول بشكل مختلف عما كان سائداً اثناء الحرب الباردة، اذ يرى ان النظام الدولي الحالي يتكون من اربع انواع من الدول في انموذجه الحضاري واصفاً اياها من قبيل: "الدول الاساسية" و "البلدان المتصدعة" و "البلدان الممزقة" و "البلدان الوحيدة".
3. **وصف و تفسير النظام الدولي لروبرت كابلان** : يرى روبرت كابلان ، ان العالم يعيش حالياً ما يعرف بـ "حروب ما دون الوطنية" التي تقوض اسس الدول الهشة في جميع انحاء العالم النامي و من ثم خطر يتهدد العالم المتقدم. و ان هذه ستؤدي الى ظهور انسان "معولم" و "مهجن عرقياً" و ان "الانظمة المهجنة" ستواجه ما يعرف بـ "الازمات المركبة". كما يرى ان النظام الدولي الحالي يمثل "العولمة الحصرية" لا "العولمة الجامعة" و ان الاولى تدعم الاعتماد المتبادل الوثيق بين الدول التي تشكل (الثالوث العالمي (الولايات المتحدة الامريكية، الاتحاد الاوربي، اليابان).
4. **وصف و تفسير النظام الدولي لتوماس بارنيت** : يعتقد توماس ان النظام الدولي الحالي منقسم ما بين "العولمة العميقة" و "العولمة السطحية"، اذ تتميز "العولمة العميقة" بسمات مثل: شبكات التواصل و المشاركة، و التعاملات المالية، و انسياب الفعاليات الاعلامية الليبرالية، و منظومات الامن الجماعي،

في حين يرى ان العولمة السطحية تمنح النظم السياسية القمعية الفرصة لترسيخ اقدامها في السلطة في دولها، و هذه الدول و المناطق تعرف بـ "الفجوة غير القابلة للأندماج"

5. **وصف و تفسير النظام الدولي: روبرت كاجان :** هو صاحب انموذج عودة التاريخ، اذ يرى ان "الغرب السياسي" ليس كتلة منقسمة على نفسها، و انما كيان موحد في ظل نظام جديد للقطبية الثنائية، يسعى للإيقاع بين نظام السوق الديمقراطية و نظام السوق السلطوية العالمي، و يرى انه يقوم على صراع ايديولوجي ضار، بين اثنين من تشكيلات القوى العظمى هما: (الغرب الديمقراطي الكبير الذي يضم "اوروبا الجديدة"، و كتلة الرأسمالية السلطوية) التي سوف تمثل "عالماً ثنائياً جديداً" بزعامة انظمة رأسمالية سلطوية، كروسيا و الصين.
6. **وصف و تفسير النظام الدولي باراج خانا :** وهو الذي طرح فكرة "العالم الثاني" و الذي يرى انه عالم منسي، و الذي يرى ان النظام الدولي يمر حالياً بما يعرف بـ "دول نقطة التحول" التي سيمكنها خلال القرن الجديد، و في ظل فضاء "جيوسياسي" معين، الدخول في تحالف مع قوى "العالم الاول" العظمى الثلاث المسيطرة و المتنافسة فيما بينها (الولايات المتحدة الامريكية و اوروبا و الصين) و بالتالي نشوء نظام عالمي "واقعي" يعتمد توازن القوى، و التسلسل الهرمي للسلطة، و فكرة "المحصلة الصفرية" .

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الدولية في النظام الدولي .

اولاً: استراتيجية الهيمنة .

وتصدى كثير من العلماء لتوصيف الهيمنة وتعريفها ، وكان اكثرهم استخداما لهذا المصطلح هو" روبرت غيلبين" اذ يعد الهيمنة او السيطرة مرادفة للقوة الاستعمارية , وتبعا لرأيه تقوم دولة مفردة قوية بالتحكم المطلق بالدول الاصغر فيها في ذلك النظام[1]. اذ ليست ظاهرة الهيمنة مجرد مفهوم مرادف لمصطلح السيطرة الذي اعتادت أدبيات السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين تبنيه والترويج له ، انما اخذت تعني مفهوما مركبا وخليطا ناتجا من تلك المواءمة المقصودة بين امتلاك القوة وعناصر تأثيرها من دائرة الفعل

[1] – روبرت غيلبن ، **الحرب والتغيير في السياسة العالمية** ، ترجمة عمر سعيد الايوبي ، (بيروت: دار الكتاب العربي ، 2009)، ص 67.

الدولي وبين القدرة على ممارسة النفوذ وربما احتكاره[1]. ويصف **نيل فيرغسون** القوة المهيمنة بأنها دولة قادرة على فرض مجموعة من القواعد والأنظمة على النظام الدولي ، وثم ايجاد نظام دولي جديد لمدة مؤقتة وتقديم بعض المزايا الاضافية بوصفها مشاريع متمتعة بحمايتها ، مزايا لم يمنحها السوق بل استخلصت عبر الضغط السياسي[2] .

إن الهيمنة متعددة الأبعاد وتعني في محصلتها النهائية السيطرة الكاملة على المرافق السياسية والاقتصادية والعسكرية، وان آليات الهيمنة هي نفسها آليات العولمة، واورد **(بريجنسكي)** نقلاً عن الرئيس **(كلنتون)** بأن "العولمة هي العقيدة الطبيعية للهيمنة العالمية[3]، وصاغ (جوزيف ناي) تعريفاً للهيمنة عبر وجود قوة مسيطرة يكون لها التفوق في جميع المصادر، وتتوافر لديها القوة والإرادة اللازمتان لصياغة قواعد التفاعل الدولي، اما اخرون يرونها بانها القدرة على ترتيب النظام الدولي، وقسم من الباحثين يستعمل مصطلح الصدارة بدلالة الاستحواذ على موارد الطاقة، لذلك يفضل استعمال مصطلح (التفوق) بالاستناد على امتلاكها للأنماط المختلفة من موارد القوة[4] .

ثانياً: الاستراتيجية الامنية .

يعرف قاموس وزارة الدفاع الامريكية الاستراتيجية الامنية "بالاستراتيجية الشاملة" او "الاستراتيجية الكبرى او العليا" او "العامة" و هي وثيقة يوافق عليها رئيس الولايات المتحدة الامريكية لتطوير و تطبيق و تنسيق ادوات القوة الوطنية لتحقيق الاهداف التي تساهم في تحقيق الامن الوطني"، كما يرى الباحث جهاد عودة ان "الاستراتيجية الامنية هي خريطة الطريق التي تهتم بالأنشطة على المستوى القومي، تأخذ في اعتبارها كل عناصر القوة للدولة (مفهوم القوة الشاملة) تهدف نحو حماية المصالح الحيوية للدولة و امنها القومي بمعناه

---

[1] – منعم صاحي العمار ، الهيمنة الامريكية وجدلية المواجهة : دراسة في صور المقاومة ، **سلسلة دراسات استراتيجية** ، (بغداد : مركز الدراسات الدولية ، 2002) ، ص 6 .

[2]– نيل فيرغسون ، الصنم : **صعود وسقوط الامبراطورية الامريكية** ، ترجمة معين محمد الامام ، ط 1 ،(الرياض: العبيكان ، 2006) ، ص 454

[3]– زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم** ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2004) ،ص161–162.

[4] جوزيف س. ناي، **هل انتهى القرن الأمريكي**، ط1، (الرياض : العبيكان، 2016)، ص15.

الشامل لضمان استمراريتها و تنميتها"، بهذا المفهوم الشامل يجعل الاستراتيجية الامنية تضم في جوهرها "استراتيجيات تخصصية" (من دفاع، دبلوماسية، سياسة خارجية، الامن الوطني الشامل) في سبيل تحقيق الهدف العام في سياق اهداف تخصصية لكن في اطار متكامل و متناسق يتحقق الهدف العام بتحقق الاهداف التخصصية [1] .

ثالثاً: استراتيجية توازن القوى .

يرى اميرك فايتل "ان التوازن الدولي هو المبدأ الذي يضع ترتيب الشؤون الدولية بالشكل الذي لا يسمح لدولة ما ان تمتلك من القوة ما يمكنها من السيادة المطلقة والهيمنة على الاخرين"[(2)]. اما **كوينسي رايت** فقد وصف التوازن الدولي "بأنه نظام يقصد منه ايجاد قناعة دائمة لدى كل دولة بأنها اذا حولت العدوان فستواجه تجمعا من الدول لا يقهر"، لذا يربطها بالفعل ورد الفعل [3] . إذ ترتكز نظرية التوازن الدولي على الفكرة التي تقول : "انه لكي يتم حصول استقرار دولي فلابد من وجود توازن بين دول العالم " [4] . وتكمن الفكرة الاساسية للتوازن الدولي بصورته التقليدية ، في ان الطابع المميز للعلاقات الدولية هو الصراع، لذا تقوم التحالفات الدولية لعدم تمكين دولة او مجموعة من الدول من الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بأنها تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها السيطرة عليها [5] . ويذهب **(سدني فاي)** الى ان التوازن الدولي يعني " التوازن الحق بين الدول اعضاء الأسرة الدولية والقادر على اية منها بان تصبح قوية العضد بان تفرض ارادتها على

---

[1] – حجازي محمد السعيد، الاستراتيجية الامنية في الدراسات الدولية: اطار نظري و مفاهيمي، **مجلة الدراسات الاستراتيجية و العسكرية**، العدد 7، (برلين : المركز الديمقراطي العربي، 2020)، ص ص 13_14.

[2]– نقلا عن ناظم عبد الواحد الجاسور ، **موسوعة علم السياسة** ، (عمان : دار مجدلاوي ، 2004)، ص 138 .

[3] – نقلا عن محمد موسى ، **اضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي** ، ط 1 ، (بيروت : دار البيارق ، 1993)،ص 55

[4]– فاضل زكي محمد ، **السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية** ، ط1 ، (بغداد: مطبعة شفيق ، 1975)ص30.

[5]– اسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية : النظرية و الواقع** ، ط1 ، (القاهرة : المكتبة الاكاديمية، 2011) ، ص ص 197 – 198 .

الاخرين" [1]. ولذا فأن التوازن الدولي هو مبدأ او سياسة تتبعها دولة أو تحالف دولي في مواجهة دولة او تحالف دولي اخر ، إذ لا يتاح لدولة مع حليفاتها الاستئثار بالنفوذ الدولي وفرض سيطرتها على باقي الدول ، ويمكن ان تتبع الدول في سبيل ذلك عديد من الوسائل والأساليب التي تختلف باختلاف الزمان والمكان ، علما انه ليس من الضروري ان تتساوى الدول المتنافسة في الامكانيات تساويا مطلقا وانما نسبيا ، ولذا فأن التوازن يصف الحالة او المرحلة التي تعيشها العلاقات الدولية عند انتقالها من الحرب الى السلم وبالعكس ،اي المدة التي تغيب عنها الحرب[(2)]. اما **هيدلي بول** فيرى ان التوازن الدولي يشكل مؤسسة ويقصد بالمؤسسة هو مجموعة عادات وممارسات تشكلت في سبيل تحقيق الاهداف المشتركة وهو يذهب الى ابعد من ذلك اذ يقول ان التوازن الدولي يعني : (ضبط النفس وكذلك ضبط الاخرين) [3].

المطلب الثالث: التنافس الدولي ومستقبل إدارة النظام .

اولاً: إدارة التنافس الدولي في مناطق النفوذ المشتركة عالية التنافس .

تشكل الصين قطب منافس للولايات المتحدة الامريكية على المستوى العالمي وليس فقط على المستوى الإقليمي، فعلى الرغم من أن المسؤولين الصينيين يخرجون بين الحين والآخر، ويدلون بتصريحات حول أن الصين لا تتجاوز حدود كونها قوة إقليمية، ولا يمكنها أن تزاحم على العالمية شأنها شأن الولايات المتحدة، لكن الواقع يؤشر عكس ذلك من خلال ممارستها سياسة الصعود السلمي، التي انتهجتها في مدة ليست بالقليلة، هذه السياسة ستؤمن لها صعوداً تدريجيا وليس مستعجلا بوصفها قطباً دولياً سيكون له دورٌ مهمٌ ومميزٌ مستقبلاً. الجانب المقابل يرى بعض المفكرين الأمريكان بأن السياسة الصينية تواصل تحقيق هدفيها طويلي الأمد وهما ،أولاً: أن تحل محل الولايات المتحدة بوصفها القوة البارزة في غرب المحيط الهادئ شرق

---

[1]- نقلاً عن كاظم هاشم نعمة ، **العلاقات الدولية** ، ط1، (بغداد: كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، 1987) ص195.

[2] – يامن خالد يسوف ، **واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية** ،ط 1 ، (دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2010)، ص 14 .

[3]- نقلا عن ريتشارد ليتل ، **توازن القوى في العلاقات الدولية : الاستعارات والاساطير والنماذج** ، ترجمة هاني تابري ، ط 1 (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2009) ، ص 160 .

القارة الآسيوية في منطقة الباسفيك، وثانيهما : تعزيز موقفها في آسيا لتشكيل كتلة إقصائية للولايات المتحدة تنزل عند إرادة ومصالح السياسة الاقتصادية والخارجية الصينية. اذ يمثل المشهد الجيوستراتيجي في بحر الصين بجانبيه الجنوبي و الشرقي مع الدول المطلة عليه و ما يحتويه من اهمية استراتيجية، مكمن النزاعات في منطقة آسيا الباسفيك، بسبب التداخل و التعقيد الذي يميز مواقف و اصرار تلك الدول المتنازعة بشأن تسوية هذا النزاع، هذا فضلاً عن الدور الامريكي في زيادة حدة النزاعات، لأهداف استراتيجية، بالمقابل تعد السياسة الخارجية الصينية بشأن التعاون الامني في آسيا و المحيط الهادئ، من اكثر القضايا حساسية بالنسبة للأمن القومي الصيني، لاعتبارات تتعلق بالأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة و ما يدور فيها من مشكلات و تحديات، و بقدر تعلق الامر بالدور الامريكي في هذه النزاعات، فأنه يكمن في جوهره بالاختلاف بين الصين و الولايات المتحدة الامريكية، من حيث العمليات العسكرية الامريكية القريبة من المنطقة الاقتصادية الخالصة للصين، اذ تعارض الصين مجمل الانشطة العسكرية الاجنبية القريبة من جزر (باراسيل) و (سبراتلي)، بوصفهما جزءً من السيادة الوطنية، و بالتالي اعلان الاخيرة ان نفوذها في بحر الصين الجنوبي يمثل مصلحة اساسية للصين، اما الادارة الامريكية فترى ان المصالح الامريكية في بحر الصين الجنوبي تتركز في حرية الملاحة الدولية، و تدفق التجارة التي تبلغ قيمتها 5 ترليون دولار سنوياً، كما ان ادعاءات الولايات المتحدة الامريكية بعدم احقية الصين ببناء قواعد عسكرية في بحر الصين الجنوبي، هي محاولة لتبرير التواجد العسكري الامريكي في منطقة تتمتع بأهمية استراتيجية على المستوى العالمي[1] . كما بدأت في الآونة الاخيرة ببناء ترسانتها العسكرية وفق التكنولوجيا الحديثة فهي ترغب بأن تكون بمثابة القوة المتنمرة في المنطقة ، فعمدت الى بناء الاساطيل البحرية التي تعمل في المحيط الهادئ والهندي ، ووضعت برنامج يتعلق ببناء الغواصات العملاقة لتأمين سواحلها البحرية من الاعتداءات الخارجية [2] . ولترتقي الى مراتب القوى العظمى وذلك من اجل الهيمنة على البحار القريبة والبعيدة ضمن استراتيجية بحرية

[1] – باهر مردان مضخور، **العلاقات الامريكية الصينية: دراسة في الحوار الاقتصادي و الاستراتيجي**، ط1 ، (بغداد : دار انكي للنشر و التوزيع ، 2020)، ص ص 74_82.

[2] – سنجانا جوشي ، المناخ الامني في شرق اسيا ، **سلسلة دراسات عالمية** ، العدد 10 ، (ابو ظبي : مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 1997) ، ص17.

قادرة على الرد لأي احتواء من قبل الدول الاخرى [1] . وتمتلك الصين اضخم جيش في العالم تسانده قوات احتياطية ضخمه فبلغ عدد قواتها البرية حوالي (2,3) مليون وقوات الاحتياط نحو(800) الف فرد فضلا عن قوات الشرطة العسكرية وغير العسكرية التي تضم (1,5) مليون فرد اضافة الى امتلاكها ميزانية ضخمة للدفاع تصنف بالمرتبة الثانية بعد ميزانية الولايات المتحدة وتستحوذ على قوة نووية تحتل بموجبها الترتيب العالمي الثالث من ناحية القوة التدميرية، كما قامت بتسليح قواتها الجوية بمقاتلات السيخوي الروسية طراز 27 فضلا عن تطوير وحداتها الخاصة بالرد السريع لتتمكن من القيام بعمليات هجومية واسعه وناجحة، كما ان مشتريات الصين للأسلحة من روسيا بلغت قرابة مليارين الى ثلاث مليارات دولار سنويا ، كما تصل تكاليف اسلحتها النووية والتكاليف المبذولة على البحث والتطوير الخاصة بالدفاع نحو (10) مليار دولار سنويا [2] . وهناك عدة اسباب دفعت بالصين نحو كل هذا الانفاق العسكري نذكر منها ما يأتي [3] :

1 رغبة الصين في ضمان حرية الملاحة على بحر الصين الشرقي والجنوبي والسيطرة على اهم المضايق والممرات الاستراتيجية الموجودة ضمن مجالها الحيوي .

2 رؤية الصين على ضرورة استعادة تايوان على اعتبارها انها جزء لا يتجزأ من السيادة الصينية حتى لو تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية لمواجهة التهديدات التي طالتها من قبل الولايات المتحدة ، عندما قامت بتزويد تايوان بمنظومة دفاع صاروخية .

3 ترى الصين انه ولابد من تحقيق توازن مع الوجود العسكري الامريكي في اسيا الباسفيك ، فالصين متخوفة من الوجود الامريكي ومساندته لكوريا الجنوبية واليابان وكذلك تايوان من اجل تحقيق توازن اقليمي يقف بوجه الطموح الصيني.

---

[1] – يونس مؤيد يونس ، استراتيجية الصين البحرية واثرها على الامن الاقليمي ، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية** ، مجلد 6 ، العدد 23 ، (كركوك : جامعة كركوك ، 2017) ، ص60 .

[2] – احمد عبد الجبار عبد الله ، **الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد 2001 وافاق المستقبل** ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2015)، ص127 .

[3] – محمد صالح ربيع ومهيمن عبد الحليم طه ، القوى الدولية والاقليمية وتأثيرها في السياسة الصينية "رؤية جيبولتيكية" ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية** ، العدد59 ، (بغداد : مركز الدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2017) ، ص3.

لذلك فقد اشار بعض الاستراتيجيين الامريكان الى المخاوف من الصين، فرأى هنري كيسنجر: "انه ينبغي على الولايات المتحدة الامريكية استخدام كل الوسائل، التي في متناولها لتأخير انبعاث الصين، كقوة رئيسة لأطول مدة ممكنة". فيما ورد في (مشروع القرن الجديد) الذي اعده المحافظين الجدد و فيه الكثير من الدعوات للتحسب من الصين و لجم طموحاتها، اذا ما ارادت الولايات المتحدة الامريكية بأن يكون القرن الحادي و العشرين قرناً امريكياً بامتياز، و هو ما اعادت التركيز عليه **(كوندليزا رايس)** في اطار قراءة قدمتها لبيان توجهات الصين، اشارة فيها الى ان الصين ليست بالدولة التي تميل للحفاظ على الوضع الراهن، بل تريد تغييره، بجانب تغيير موازين القوى في آسيا لمصلحتها، و هذا كاف لجعلها الخصم الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية. ولما كان المجال الجيوسياسي الذي يحدث فيه التنافس (جنوب شرق آسيا و ما حولها بالدرجة الاولى)، يمثل مجالاً حيوياً لكلا البلدين، يظهر بالحتم وجود تعارض في المصالح بل تناقضها، مما يفتح الباب على شتى الاحتمالات و المتوزعة ما بين التعايش و التسوية معها، مروراً بالتنسيق و المشاركة، وصولاً الى التصعيد و التصادم، اذ قامت الولايات المتحدة الامريكية بإطلاق ما يسمى (محور آسيا)، و المقصود هو منطقة بحر الصين الجنوبي الذي سوغته بأنه يمثل مصلحة قومية جوهرية. و هذا ما اكدته هيلاري كلينتون في مركزية آسيا و المحيط الهادئ، و اهميتها في الاستراتيجية الامريكية للمرحلة المقبلة، و ذلك في مقالها (عصر اميركا الباسيفيكي)، تحدثت فيه عن اولوية زيادة الاستثمار الاستراتيجي في آسيا و المحيط الهادئ. فيما كان وزير الدفاع **(ليون بانيتا)** اكثر وضوحاً، عندما طرح (اعادة التوازن الباسيفيكي)، و المتضمن كهدف ان يكون (60%) من القوة البحرية الامريكية، منتشراً في جنوب شرق آسيا و الباسيفيكي، على قاعدة (ان ابراز القوة ركيزة لإعادة التوازن)[1].

و الى جانب الحضور العسكري الكثيف للولايات المتحدة الامريكية في المحيط الهادئ، فأن عمليات قيام امريكا بنشر جنودها تخضع للتحسين المستمر. فعلى سبيل المثال انها انقصت العديد، لكنها لم تضعف كفاءة الجنود في اوكيناوا. فلقد حافظت على قوة رادعة بإضافة ثماني طائرات حربية، و بإنشاء مهبط

[1]– عبد علي كاظم المعموري، **القرن الصيني: الهيمنة بلا احتلال**، ط1، (بيروت : دار روافد للطباعة و النشر و التوزيع ، 2020)، ص ص 188_190.

طائرات جديد، و بنقل معظم الافراد الذين تم سحبهم الى غوام. كما انها كثفت من جهودها للموازنة في رفع المستوى بين الفروع و بين التسليح في قواعد يوكوسوكا. كما انها اوجدت مركزاً للدعم اللوجستي و الصيانة في سفن البحرية الامريكية في غربي المحيط الهادئ في مركز قيادة الاسطول السابع، اذ ان هذه النشاطات تتضمن مناورات عسكرية ضخمة و متكررة، و بناء علاقات اوثق مع حلفائها التقليديين من امثال اليابان و كوريا و استراليا و الفلبين و تايلاند، و كذلك تدخلها في مسائل بحر الصين الجنوبي من اجل شق الصين عن رابطة دول جنوب شرق اسيا مع جهود كاملة لكسب دعم الهند و لتعزيز العلاقات مع باكستان [1] .

في حين أن المخططين الاستراتيجيين يشككون في جدوى المخططات الاستراتيجية المتبعة لكبح الصين، ويحاجون بمحدودية فعاليتها لهذا الغرض. وإن تشكيل نواة لتحالف توازني في شمال شرق آسيا مضاد للصين، أو فرضية نهوض الصين السلمي، أو الحرب المباشرة ضد الصين، أو الإرغام دون حرب، هي استراتيجيات لطالما اتبعتها الولايات المتحدة لتحجيم شهية الصين للقوة. غير أن ثمة قناعة متزايدة في طريقها إلى التجذير داخل الإدارة الامريكية ترى أنه لم تعد هذه الطرق مضمونة اليوم من شأنها أن تكبح الصعود الصيني. معتبرةً أن القوة (ولا تعني القوة بالضرورة الحرب المباشرة مع الصين) هي الأداة الوحيدة لحل مشكلة الصعود الصيني. إن عزل **ترامب** مستشاره للأمن القومي، **جون بولتون** (صقر الحرب) أمر لا يدفع بالضرورة إلى الأمل في أن **ترامب** يريد مستقبلاً تفادي مواجهات عسكرية، لكن أي ضمانة لهذا الأمر غير متوافرة. ولاسيما أنه بالفعل لن تكبح تلك الطرق المتبعة شهية الصين للقوة وتعاظم نفوذها مستقبلاً. لأنه ببساطة ما أن تمتلك الصين أصول القوة الاستراتيجية فإنها ستكون قادرة على تحطيم تلك الأساليب وما من شيء سيحول دون ذلك [2] . اذ تكمن مشكلة الولايات المتحدة إزاء كبح الصعود الصيني في كيفية عرقلة تراكم الثروة، وإن أنجع وسيلة لتحقيق ذلك هي الحرب بعدما اكتشفت الولايات المتحدة الامريكية محدودية اللجوء لاستعمال الاقتصاد العالمي في عرقلة الصعود الصيني، وأن هذا الاستعمال بحاجة إلى استكمال

---

[1]– كونج زهيغيو، **انشاء القوة البحرية الصينية: التحديات و ادارة الاستجابات**، ط1، ترجمة حليم نصر، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2017)، ص ص 91_92.

[2]– عياد البطنيجي، **تمرير المسؤولية إلى الآخرين: التنافس الأمريكي–الصيني وتصعيد التوتر السعودي–الإيراني**، (بغداد: مركز البيان للدراسات و التخطيط ، 2019) في https://www.bayancenter.org/2019/10/5471/ 13\6\2023.

بوسائل أخرى من شأنها أن تزيد من فعالية عرقلة الصعود الصيني. فمن خلال إدخالها في حروب بينية في شمال شرق آسيا أو عبر توريطها في سياسات الشرق الأوسط من شأنه أن يرفع من تكاليف الصين الاقتصادية التي ستنفقها على مشاريع سياسية من أجل حماية أصولها الاقتصادية، قد يشكل عبئاً عليها وهي ما تزال منهمكة في عملية بناء الثروة. بالمقابل، ليس بالأمر الهين إقناع الولايات المتحدة الامريكية لدول شمال شرق آسيا بالدخول في حرب مباشرة مع الصين، فهو خيار مستبعد. وفي المقابل تستطيع الولايات المتحدة أن تدفعها مكرة ، والأرجح أنه ليس هناك من خيار، لتحقيق هذا الإكراه إلا عبر تحريك القواعد العسكرية الأمريكية القابعة في المنطقة القصد من هذه المناورة الاستراتيجية أن تغيّر من أبنية القوة بطرق تجعل النزاع أرجح منه اليوم. وإن من يدرك حساسية علاقات القوة في هذه الأقاليم يدرك تماماً معنى هذه الخطوة وآثارها الكبيرة، وهو ما يدفع القوى هناك إلى إطلاق صراع ضارٍ على امتلاك القوة لتعويض ما يبدو أنه انسحاب أمريكي، لخلق توازن مع الصين، فجميع القوى المحيطة بالصين لديها تخوفات من هذا الصعود. اذ تهدف هذه الخطوة لنقل المسؤولية إلى القوى المحلية لتأخذ زمام المبادرة، والتدخل الأمريكي عند اللحظات الضرورية؛ وبذلك تعرقل إمكانية صعود مهيمن إقليمي يهدد الهيمنة الأمريكية. وفي حقيقة الأمر أن الولايات المتحدة الامريكية لا تريد أن تترك للقوى الإقليمية مهمة المحافظة على توازن القوة في الجوار الإقليمي بقدر ما أنها تسعى إلى أكثر من ذلك، وعنينا بذلك أنها تتقصد تهييج المنافسات الأمنية، واستنزاف القوى الصاعدة اقتصادياً في سياسة القوة بغرض تأخير صعودها وعرقلته [1] .

و بالرغم من ان التوجهات الصينية تستند على النهوض السلمي، الا انها في الوقت نفسه تضع حسابات توفير الحماية لما انجزته، فهي تعتمد استراتيجية الصين الدفاعية في تأمين خطوط النقل البحري الحيوية من خلال توسيع مياهها الاقليمية بعيداً عن سواحلها عبر نشر قواتها البحرية بطريقة انشاء قواعد في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، كما ان الاستراتيجية الصينية تطورت لتتناسب مع الدور الصيني و تطلعاته، و هي تركز على اعادة تقييم نمط التهديدات، التي تواجه الصعود الصيني، و مستجدات البيئة الدولية، و توجهات المنافسين و الاعداء المحتملين، من اجل تأمين امن البلد و دعم مكانة الصين عالمياً، و من اللافت للنظر ان الاستراتيجية الصينية الحالية جاءت بمفهومين لأول مرة، و هو ما يسجل انتقاله في الفكر

[1] – المصدر نفسه .

الاستراتيجي و هما، **الاول:** الدفاع النشط في ظل (المعلوماتية)، و **الثاني:** البدء بالضرب. اذ يبدو ان المفهوم الثاني يراه الاستراتيجيون الصينيون، بأنه سياسة امنية ذات توجه دفاعي، تتوافق مع الاعمال العسكرية الهجومية، لأن أي تهديد لأي من مصالح الصين، سواء اكان ذلك التهديد كامناً ام ملموساً، يمكن ان يسوغ الاقدام على عمل عسكري استباقي[1] . إذ إن نمو مديات و قدرات الدفاعات الجوية و البحرية الصينية (خاصة بعد موافقة موسكو على بيع نظام الدفاع الجوي S 500)، فضلاً عن منظومتها من اجيال HQ8 و HQ22 الجديدة، التي هي انظمة دفاع جوي متوسطة و طويلة المدى، فضلا عن حصول الصين على المقاتلات الروسية الحديثة جداً من طراز Su57 و هو ما يجعل القواعد الامامية الامريكية اكثر ضعفاً، و يصبح معها الدفاع المباشر عن المصالح الامريكية في المنطقة اكثر كلفة او ربما بشكل لا يحتمل، و ستجد الولايات المتحدة نفسها مدفوعة تدريجياً نحو التهديد بالتصعيد الافقي او العمودي من اجل الردع، مع مخاطر التصعيد المضاد الذي يرافق ذلك، و اذا ما نشأ صراع في مجال واحد، فأنه سيمتد الى المجالات الاخرى و منها الاقتصاد و الفضاء الالكتروني. لذلك توصي دراسة مؤسسة راند، صناع القرار الامريكي، بأن تتحرك الولايات المتحدة عاجلاً ام اجلاً قبل ان يتضاءل موقع القوة الذي تمتلكه في المنطقة الى حد ابعد من اجل اشراك الصين عبر مجموعة من نقاط الاشتعال المحتملة، لا سيما حل قضايا بحر الصين الجنوبي، و عقد مشاورات مستمرة حول الوضع الكوري، اذ ان صميم المصالح الامنية الصينية و قدراتها سيظل مركزاً على منطقة غرب المحيط الهادئ و ان الصين لن تختار تحدي التفوق العسكري الامريكي في مسارح اخرى، و ترى الدراسة ان الصراع الناشئ في بحر الصين الجنوبي اكثر رجوحاً منه مقارنة بصراع يتناول تايوان[2] .

ثانيا: مستقبل العلاقة التنافسية بين الصين و الولايات المتحدة الامريكية في ادارة النظام الدولي .

يرى غراهام اليسون في الطريقة التي أدارت بها كل من واشنطن وموسكو فترة الحرب الباردة قدرة على تجنيب الطرفين كوارث مدمرة، مما يجعل لواشنطن أن تستفيد من دروس تلك المرحلة في منافستها المتنامية

[1] – عبد علي كاظم المعموري، مصدر سبق ذكره ، ص ص 249_251.

[2]– عبد علي كاظم المعموري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 197_198.

مع الصين حتى يتجنب الطرفين فخ ثيوسيدديس وبالتالي الحرب. أبرز هذه الدروس، أن الحرب النووية أثبتت صعوبة حدوثها، نظرا لقدرة الطرفين على توجيه الضربة الثانية، لذا فهي خيار لا عقلاني مدمر يلحق بخسائر فادحة لجميع الاطراف [1].

اولا : احتمالية التنافس الدولي (اقليمياً) .

ان المتغيرات الجديدة التي افرزتها مرحلة ما بعد الازمة المالية افصحت عن استراتيجية صينية ساعية لقطبية جديدة أو نفوذ في النظام الدولي لذلك انطوت الصين من اجل مقاربة استراتيجية للتأثير أكثر في النظام الدولي والإفصاح عن قوتها كدولة كبرى ضمن هذا النظام. الا انها وفي الوقت ذاته تدرك بان الولايات المتحدة الأمريكية ترفض قيام قوى دولية تنافسها على زعامة النظام الدولي وانها لن تتخلى ابدا عن زعامتها له لأطول مدة ممكنة ، وبذلك فان استمرار هذا الوضع ادعى بان يؤدي إلى ان يكون التنافس هو أحد السيناريوهات التي تشهدها العلاقات المستقبلية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الأقل ضمن إطار المستقبل المنظور اي استمرار الحال كما هو عليه اليوم [2] .خاصة في ظل اتباع الصين لسياسة إقامة اليات للتعاون الإقليمي المتعدد الأطراف منذ عام 2010 لدعم واستقرار المنطقة, بالمقابل فقد لجأت الولايات المتحدة لتأسيس تحالفات بينها وبين دول المحيط الهادئ مثل اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من القوى الإقليمية الأخرى. كذلك استمرار الدعم العسكري الأمريكي لتايوان وتشجيعها على التوجه نحو الاستقلال لدى صانع القرار فيها، فضلاً عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدفع اليابان إلى تعديل معاهدة الدفاع والأراضي المشتركة لزيادة القوة العسكرية اليابانية , كما انها قامت بنسج خيوط تحالف جديد مع الهند لإقامة " توازن قوى" جديد في آسيا بهدف احتواء الصين[3] .

---

[1]– جلال خشيب، البوصلة الجيوبوليتكية، **مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية**، المجلد 1، العدد 2، (اسطنبول : مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية ، 2019)

[2] – كرار انور ناصر البديري ، مكانة الصين في النظام الدولي" دراسة مستقبلية في استراتيجية الشراكة الدولية، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين، ص 266.

[3] – احمد دياب، العلاقات الصينية– الأمريكية بين التعاون والصراع، **مجلة السياسة الدولية** ، المجلد 43 ، العدد 173، (القاهرة : مؤسسة الاهرام ، 2008) ، ص 123 .

ان كثيراً من المسؤولين والباحثين الامريكان يعترفون بأنفسهم بتناقص قدرات الولايات المتحدة الامريكية وبروز تحديات عالمية على هذا المستوى و بروز بؤر عالمية تنافس الولايات المتحدة على المستوى العالمي بيد ان ذلك لا يعني في تصورهم افول القيادة العالمية الامريكية فان الولايات المتحدة تتصرف بأسلوب تحاول عبره تأكيد الغلبة لها على المستويات كافة لاسيما الجانب العسكري الذي يعد الركيزة الاساسية للقيادة العالمية للولايات المتحدة. و بات من الواضح ان الولايات المتحدة في طريقها لأن تفقد احتكارها لأنواع مهمة من تكنولوجيا الدفاع لصالح الدول الصاعدة ، فضلاً على ان الصين بصفة خاصة تتجه باطراد الى عبور الفجوة في مجال التكنولوجية العسكرية مع الولايات المتحدة.

ان هذا الاحتمال وارد ولاسيما إذا علمنا ان العالم يتجه في الوقت الحالي الى ما يعرف بالإقليمية الجديدة ، فضلاً على ان هناك تنافس واضح وصراع خفي بين الغرب الاطلسي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية من جهة ، وبين الشرق الاسيوي بقيادة الصين ضمن ما يعرف بـ (الاسيوة) من جهة ثانية، اذ ان هذا يعتمد بشكل كبير على ما يمكن ان نسميه (الإزاحات الاستراتيجية) بمعنى انه عندما نقول ان القطبية الاحادية بدأت بالضعف فأن هذا يعني انها لن تتمكن من الهيمنة الكاملة على العالم ، اي انها ستضطر الى الانسحاب من بعض المناطق وهذه الانسحابات ستترك هذه المناطق فارغة وبالتالي فأن القوى الاخرى ستعمل على ملئ هذه الفراغات اي ستكون هناك (إزاحات استراتيجية) في الاقاليم من قبل القوى التي تقود كل اقليم . إن (الازاحات الاستراتيجية) التي من الممكن ان تعتمد في النظام السياسي الدولي بناءً على هذا الاحتمال، فأنها من الممكن ان تكون في حالة السلم او في حالة الحرب ولكنها في حالة الحرب تكون ذات فاعلية اكبر ولاسيما في الحروب الاقليمية فضلاً على انها تعتمد على الاتفاقيات الدولية بين الفاعلين في التنازل عن موقع استراتيجي في اقليم معين لقطب معين مقابل تنازل القطب الاخر لموقع استراتيجي للقطب الأول ومحاولة كل قطب من هذه الاقطاب ملئ الفراغ الذي سيخلفه احد الاقطاب وهكذا .

ثانيا: احتمالية الشراكة في ادارة التنافس الدولي .

تشير التطورات الراهنة في هيكلية النظام السياسي الدولي ميلا نحو المشاركة ، فالاتجاه الحالي في تحليل الاتجاهات المؤثرة في السياسة الدولية ، يميل الى ان يعد ان هناك عدد من القوى تستأثر بالقسط الاكبر من المشاركة في الحياة السياسية الدولية[1]. اذ ان الأساس الموضوعي الذي يستند عليه مفهوم القطبية الاحادية اخذ يضمحل بشكل واضح ، اذ يؤدي التوزيع الجديد للقوة الى الاقتراب التدريجي لبعض تلك القوى من قمة الهرم الدولي ، وهم ما دفع الى ان تكون تلك القمة اكثر اتساعا [2] . اذ ان المشكلات الدولية الرئيسة التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم ولاسيما الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل لا يمكن مناقشتها بشكل أحادي الجانب، ولا يمكن حلها باستخدام القوة العسكرية فحسب، فضلاً على المشكلات الأخرى التي يمكن أن تعتري العالم، فهذه المشكلات كلها تحتاج إلى تدخل دولي وحلول متعددة الأطراف [3] . الامر الذي يدفع بالولايات المتحدة الامريكية الى قبول مشاركة غيرها وخصوصا الحلفاء في تحمل تكاليف ادارة وصيانة النظام الدولي ، لا سيما بعد تنامي استقلالية هذه القوى ورفضها استمرار الهيمنة الامريكية عبر السياسات المختلفة لإعادة التوازن الى النظام الدولي[4]. فأن العلاقات الأمريكية الصينية تقوم على المنافسة والشراكة معا ، لذا سوف يتعين على الولايات المتحدة الامريكية عدم دمج الصين في النظام الدولي والاقتصاد العالمي فحسب ، بل فسح المجال امامها لتتبوأ مكانا في القمة يليق بها ، عبر عقد الشراكات معها [5] . اذ يرى هنري كيسنجر أن الشراكة بين الصين والولايات المتحدة بحسب ادراكه محورية بالنسبة لتحقيق السلام والاستقرار العالمي ، وعلى القادة ان يدركوا ان ايي من الدولتين لن تستطيع ان تفرض سيطرتها او هيمنتها على

---

[1]- روبن نيبليت ، امريكا ستعجز عن قيادة العالم بالأسلوب الذي اعتادته ، ترجمة عبد الله حمودة ، **مجلة آفاق المستقبل** ، العدد 1 ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2009)، ص 87 .

[2] – مازن الرمضاني ، القوى الدولية الجديدة والعرب في ظل النظام الدولي الجديد ، في باسل البستاني محررا ، **النظام الدولي الجديد** ، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة ، 1992)، ص 112 .

[3] – ميل جودمان ، عسكرة السياسة الخارجية الامريكية ، **سلسلة دراسات سياسية** ، العدد 1 ، (دمشق : مركز المعطيات للدراسات الاستراتيجية ، 2005) ، ص 5 .

[4] – جون ميرشايمر: **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة مصطفى محمد قاسم، (الرياض : جامعة الملك سعود_ النشر العلمي و المطابع ، 2012)، ص 55.

[5]- كونراد زايتس ، **الصين: عودة قوة عالمية** ، ترجمة سامي شمعون ، (ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2003)، ص ص563 – 564 .

الاخرى ، وان الصراع بينهما لن يؤدي الا الى استنزاف مجتمعاتهم بشكل كبير فضلاً على تقويض فرص السلام العالمي.

الخاتمة

ان اتباع الصين لسياسة مشابهة لتلك التي انتهجتها القوى الصاعدة في الماضي ليس امرا محتوما، خصوصا وان استخدام القوة بالشكل التقليدي لقلب النظام الدولي القائم يكاد يكون امرا مستحيلاً في العصر الحالي، لكن مسألة تولي الصين لدور إقليمي وعالمي بارز سيكون امرا محتوما في حال استمرار تنامي القوة النسبية و تحديداً العسكرية للصين مقارنة بالولايات المتحدة الامريكية وبالقوى الكبرى الاخرى، وفي ظل معطى كهذا، سيكون استمرار النظام الدولي بصورته الحالية امرا في غاية الصعوبة، لان القوة القائدة لن تكون في موقع قوة للدفاع عن دورها القيادي في وجه منتقديها، ولا بإمكانها تحمل اعباء هذه القيادة بالنظر الى استمرار التراجع في حجم القوة النسبية في هذه الحالة.

الاستنتاجات

1. ان الولايات المتحدة الامريكية تمتلك ميزة نسبية فيما يتعلق بالمقوم العسكري بشكل كبير جداً، من الصعب ان تلتحق بها السنوات القليلة القادمة. لكن بالرغم من ذلك فأن الصين تمتلك ميزة نسبية في الجانب الكمي من خلال امتلاكها اكبر جيش تقليدي في العالم.
2. بالرغم من اقتراب الجيش الصيني من تحقيق تكافؤ في مجال التكنولوجيا العسكرية مع الجيش الأمريكي، بعد اتباعه خطة طويلة لتطوير قدرات البلاد العسكرية في إطار سعيه للمنافسة على الهيمنة العالمية. الا ان ميزة الولايات المتحدة الاكبر هي امتلاك التكنلوجيا العسكرية، فهي تمتلك مجمعا صناعيا ضخما ، اذ يعمل فيه اكثر من 30% من المهندسين في المجال التكنولوجي والمعلوماتي ، فهم يعملون على التطوير وإدخال التقنيات الالكتروني في المجال العسكري ليظهر لدينا ما يسمى بالأسلحة الذكية والأسلحة ذات التحكم من بعد والطائرات بدون طيار، وهو ما جعلها أفضل من ناحية تقليل الخسائر البشرية من ناحية والدقة في اصابة الهدف فضلا عن القوة التدميرية إلى جانب تقليل نسبة الأنفاق .

3. أن العولمة تفرض العديد من التحديات على الولايات المتحدة، ما يُحتم عليها أن تكون أكثر انتباهاً للحفاظ على مزاياها النسبية كأفضل مُصنع عسكري في العالم، خاصةً في ظل سعي دول أخرى مثل الصين لتقليل الفارق بينها وبين الولايات المتحدة في القدرات العسكرية كجزء من استراتيجياتها العالمية.
4. تمتلك الولايات المتحدة الامريكية تحالفات ذات طبيعة دائمة مثل حلف شمال الاطلسي (الناتو)، و تحالفات مؤقتة حسب طبيعة التحولات الدولية و الاقليمية مثل (تحالف الحرب على الارهاب)، مما يعطيها قدرة على ادارة العلاقات التنافسية الدولية من خلال التحالفات، و هذا ناتج عن الثقة الدولية بالولايات المتحدة على الادارة الدولية.

قائمة المصادر

اولا: الكتب العربية والمترجمة .

1. احمد عبد الجبار عبد الله ، **الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد 2001 وافاق المستقبل** ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2015).
2. اسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية : النظرية و الواقع** ، ط1 ، (القاهرة : المكتبة الاكاديمية، 2011) .
3. باهر مردان مضخور، **العلاقات الامريكية الصينية: دراسة في الحوار الاقتصادي و الاستراتيجي**، ط1 ، (بغداد : دار انكي للنشر و التوزيع، 2020) .
4. جرايمي هيرد، **القوى العظمى و الاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي و العشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي**، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2013).
5. جوزيف س. **ناي، هل انتهى القرن الأمريكي**، ترجمة محمد ابراهيم العبدالله ، ط1، (الرياض : العبيكان، 2016).
6. جون ميرشايمر: **مأساة سياسة القوى العظمى**، ترجمة مصطفى محمد قاسم، (الرياض : جامعة الملك سعود_ النشر العلمي و المطابع ، 2012).
7. روبرت غيلبن ، **الحرب والتغيير في السياسة العالمية** ، ترجمة عمر سعيد الايوبي ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2009).
8. ريتشارد ليتل ، **توازن القوى في العلاقات الدولية : الاستعارات والاساطير والنماذج** ، ترجمة هاني تابري ، ط 1 ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2009).
9. زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم** ، ترجمة عمر الايوبي ، (بيروت : دار الكتاب العربي، 2004).
10. عبد علي كاظم المعموري، **القرن الصيني: الهيمنة بلا احتلال**، ط1، (بيروت : دار روافد للطباعة و النشر و التوزيع، 2020).

11. فاضل زكيي محمد ، **السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية** ، ط1 ، (بغداد : مطبعة شفيق ، 1975).
12. كاظم هاشم نعمة ، **العلاقات الدولية** ، ط1، (بغداد : كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 1987) .
13. كونج زهيغيو، **انشاء القوة البحرية الصينية: التحديات و ادارة الاستجابات**، ط1، ترجمة: حليم نصر، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017).
14. كونراد زايتس ، **الصين: عودة قوة عالمية** ، ترجمة سامي شمعون ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2003).
15. مازن الرمضاني ، القوى الدولية الجديدة والعرب في ظل النظام الدولي الجديد ، في باسل البستاني محررا ، **النظام الدولي الجديد** ، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة ، 1992) .
16. محمد موسى ، **اضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي** ، ط 1 (بيروت : دار البيارق ، 1993).
17. ناظم عبد الواحد الجاسور ، **موسوعة علم السياسة** ، (عمان : دار مجدلاوي ، 2004).
18. نيل فيرغسون ، **الصنم : صعود وسقوط الامبراطورية الامريكية** ، ترجمة معين محمد الامام ، ط 1 ، (الرياض : العبيكان ، 2006).
19. يامن خالد يسوف ، **واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية** ، ط 1 ، (دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2010).

ثانيا: البحوث والدراسات .

1. احمد دياب، العلاقات الصينية– الأمريكية بين التعاون والصراع، **مجلة السياسة الدولية** ، المجلد 43 ، العدد 173، (القاهرة : مؤسسة الاهرام ، 2008).
2. جلال خشِّيب، البوصلة الجيوبوليتكية، **مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية**، المجلّد 1 ، العدد2، (اسطنبول : مركز دراسات الإسلام والشؤون العالمية ، 2019).

3. حجازي محمد السعيد، الاستراتيجية الامنية في الدراسات الدولية: اطار نظري و مفاهيمي، **مجلة الدراسات الاستراتيجية و العسكرية**، العدد 7، (برلين : المركز الديمقراطي العربي، 2020).
4. سنجانا جوشي ، المناخ الامني في شرق اسيا ، **سلسلة دراسات عالمية** ، العدد 10 ، (ابوظبي : مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 1997).
5. محمد صالح ربيع ومهيمن عبد الحليم طه ، القوى الدولية والاقليمية وتأثيرها في السياسة الصينية "رؤية جيبولتيكية" ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية** ، العدد59 ، (بغداد : مركز الدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2017).
6. منعم صاحي العمار ، الهيمنة الامريكية وجدلية المواجهة : دراسة في صور المقاومة ، **سلسلة دراسات استراتيجية** ، (بغداد : مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية ، 2002) .
7. ميل جودمان ، عسكرة السياسة الخارجية الامريكية ، **سلسلة دراسات سياسية** ، العدد1 ، (دمشق : مركز المعطيات للدراسات الاستراتيجية ، 2005) .
8. يونس مؤيد يونس ، استراتيجية الصين البحرية واثرها على الامن الاقليمي ، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية** ، مجلد 6 ، العدد 23 ، (كركوك : جامعة كركوك ، 2017).

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية .

1. كرار انور ناصر البديري ، مكانة الصين في النظام الدولي" دراسة مستقبلية في استراتيجية الشراكة الدولية، رسالة ماجستير (منشورة) ، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ، 2012.

رابعاً: المصادر الالكترونية.

1. عياد البطنيجي، تمرير المسؤولية إلى الآخرين: التنافس الأمريكي–الصيني وتصعيد التوتر السعودي–الإيراني، (بغداد : مركز البيان للدراسات و التخطيط ، 2019) في https://www.bayancenter.org/2019/10/5471/ 13\6\2023.

References

First: Arabic and translated books.

.1Ahmed Abdel-Jabbar Abdullah, China and the global strategic balance after 2001 and future prospects, (Beirut: Arab House of Science Publishers, 2015).

.2Ismail Sabri Moqlad, International Political Relations: Theory and Reality, 1st edition, (Cairo: Academic Library, 2011).

.3Baher Mardan Madkhour, US-Chinese Relations: A Study in Economic and Strategic Dialogue, 1st edition, (Baghdad: Anki Publishing and Distribution House, 2020).

.4Graeme Hurd, Great Powers and Strategic Stability in the Twenty-First Century: Competing Visions for the World Order, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2013).

.5Joseph S. Nye, Is the American Century Over, translated by Muhammad Ibrahim Al-Abdullah, 1st edition, (Riyadh: Obeikan, 2016).

.6John Mearsheimer: The Tragedy of Great Power Politics, translated by Mustafa Muhammad Qasim, (Riyadh: King Saud University_Scientific Publishing and Printing Press, 2012).

.7Robert Gilpin, War and Change in World Politics, translated by Omar Saeed Al-Ayoubi, (Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 2009).

.8Richard Little, The Balance of Power in International Relations: Metaphors, Myths, and Models, translated by Hani Tabari, 1st edition, (Beirut: Arab Book House, 2009).

.9Zbigniew Brzezinski, The Choice: World Control or World Leadership, translated by Omar Al-Ayoubi, (Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 2004).

.10Abd Ali Kadhim Al-Mamouri, The Chinese Century: Hegemony Without Occupation, 1st edition, (Beirut: Dar Rawafed for Printing, Publishing and Distribution, 2020).

.11Fadel Zakiyi Muhammad, Foreign Policy and Its Dimensions in International Politics, 1st edition, (Baghdad: Shafiq Press, 1975).

.12Kazem Hashim Nimah, International Relations, 1st edition, (Baghdad: College of Political Science - University of Baghdad, 1987).

.13Kong Zhiguo, Establishing the Chinese Naval Power: Challenges and Managing Responses, 1st edition, translated by: Halim Nasr, (Beirut: Arab House of Science Publishers, 2017).

.14Konrad Zeitz, China: The Return of a World Power, translated by Sami Chamoun, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2003).

.15Mazen Al-Ramadhani, The New International Powers and the Arabs under the New International Order, in Basil Al-Bustani, editor, The New International Order, (Baghdad: General Cultural Affairs House, 1992).

.16Muhammad Musa, Lights on International Relations and the International System, 1st edition (Beirut: Dar Al-Bayariq, 1993).

.17Nazem Abdel Wahed Al-Jasour, Encyclopedia of Political Science, (Amman: Majdalawi Publishing House, 2004).

.18Neil Ferguson, The Idol: The Rise and Fall of the American Empire, translated by Moeen Muhammad Al-Imam, 1st edition, (Riyadh: Obeikan, 2006).

.19Yamen Khaled Yusuf, The Reality of International Balance After the Cold War and Its Future Possibilities, 1st edition, (Damascus: Syrian General Book Authority, 2010).

Second: Research and studies.

.1Ahmed Diab, Chinese-American relations between cooperation and conflict, Journal of International Politics, Volume 43, Issue 173, (Cairo: Al-Ahram Foundation, 2008).

.2Jalal Khasib, The Geopolitical Compass, Center for Studies of Islam and World Affairs, Volume 1, Issue 2, (Istanbul: Center for Studies of Islam and World Affairs, 2019).

.3Hijazi Muhammad Al-Saeed, Security Strategy in International Studies: A Theoretical and Conceptual Framework, Journal of Strategic and Military Studies, No. 7, (Berlin: Arab Democratic Center, 2020).

.4Sanjana Joshi, The Security Climate in East Asia, Global Studies Series, No. 10, (Abu Dhabi: Emirates Center for Research and Strategic Studies, 1997).

.5Muhammad Saleh Rabie and Muhaymin Abdel Halim Taha, International and Regional Powers and their Influence on Chinese Politics "A Geopolitical Vision," Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, No. 59, (Baghdad: Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2017).

.6Moneim Sahi Al-Ammar, American hegemony and the dialectic of confrontation: a study of forms of resistance, Strategic Studies Series, (Baghdad: Center for International Strategic Studies, 2002).

.7Mel Goodman, The Militarization of American Foreign Policy, Political Studies Series, Issue 1, (Damascus: Data Center for Strategic Studies, 2005).

.8Yunus Muayyad Yunus, China's maritime strategy and its impact on regional security, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Volume 6, Issue 23, (Kirkuk: University of Kirkuk, 2017).

Third: University theses and dissertations.

.1Karar Anwar Nasser Al-Badiri, "China's Status in the International System," A Future Study in International Partnership Strategy, Master's Thesis (published), College of Political Science, Al-Nahrain University, 2012.

Fourth: Electronic sources.

.1Ayyad Al-Batniji, Passing Responsibility to Others: The American-Chinese Rivalry and the Escalation of Saudi-Iranian Tensions, (Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning, 2019) at https://www.bayancenter.org/2019/10/5471/ 13\ 6\2023.